

## كلمة التحرير

### أولويات الاهتمام الفكري والبحثي في ضوء الظروف الجارية

#### هيئة التحرير

يصعب على المرء أن يكتب افتتاحية هذا العدد من مجلة إسلامية المعرفة، دون أن ينوّه بالأحداث التي مرّت -ولا تزال تمرّ- بالعالم العربي منذ مطلع هذا العام. ذلك أنّ أحداث المجالس والمنتديات الرسمية والخاصة، وموضوعات الإعلام الساخن، تتركز اليوم حول ما حدث في كل من تونس ومصر، وما يحدث الآن، أو يمكن أن يحدث، في بلدان أخرى، وانفتاح أبواب الأمل في النتائج التي يمكن أن تنتهي إليها هذه التغيرات، أو القلق من مصيرها.

ومن الواضح أنّ الهموم السياسية والاقتصادية، ولا سيّما صور الفساد والاستبداد في الواقع العربي، هي التي اجتذبت معظم الاهتمام، ولذلك فإنّ المعالجات الآنية والسريعة هي التي تأخذ الأولوية في مطالب الناس. وليس من السهل تجاهل مسوغات الاهتمام بمطالب اللحظة الحاضرة، والحاجات العاجلة، لكنّ ذلك لا يقلل من أهمية التفكير الاستشرافي في المستقبل، وما قد يؤسّسه هذا التفكير من إعادة ترتيب الأولويات التي تسهم في استمرار حالة الإصلاح، والحيلولة دون الردة إلى صور الفساد المألوفة، أو استنساخ صور جديدة منها. فما الذي يراه العلماء والمفكرون من انعكاسات الظروف الحالية التي تمرّ بالعالم العربي على أولويات العمل الفكري وخططه وبرامجه؟

إنّ المسؤولية التي تتحملها مؤسسات الإصلاح، لا يقتصر دورها على تحليل الأحداث الجارية وفهمها واستيعابها، وإنما يتجاوز ذلك إلى التخطيط للتأثير في مسيرة الأحداث، وترشيد توجّهاتها، واستثمار زخمها في تحقيق إنجازات حقيقية على طريق النهوض الحضاري للأمة، والحيلولة دون إحباط المساعي والتوجّهات النبيلة فيها، ومصادرة نتائجها على أيدي فئات من النفعيين والطفيليين من داخل الأمة، أو من الأعداء من خارجها.

لقد شهدنا منذ مطلع هذا العام ارتفاع الأصوات المطالبة بالإصلاح في العالم العربي بصورة لافتة للنظر، وتحوّلت المطالبات إلى تحركات احتجاج شعبية ضخمة، ربّما تجاوزت في حجمها أيّ مثل لها في التاريخ العربي قديمه وحديثه. وأدت هذه التحركات إلى سقوط أنظمة كانت تعدّ عصيّة على التغيير، بسبب ما كانت تتمتع به من قوة وسيطرة واستبداد. ولا تزال هذه التحركات تمارس ضغوطاً غير مسبوقه على أنظمة أخرى.

وقد كان لهذه التحركات أثرٌ كبيرٌ في سعي الأنظمة في معظم الدول العربية إلى إجراء تغييرات تستجيب لبعض المطالب الشعبية، المتمثلة في الحدّ من صور الفساد والاستبداد، وتحسينات محدودة في ظروف الناس المعاشية، وهوامش يسيرة في الحريات الإعلامية.

ومما يلفت الانتباه أنّ الدول الغربية حاولت دعم أنظمة الحكم، للحفاظ على مصالحها المرتبطة في أغلب الأحيان بأشخاص الحكام، أكثر من ارتباطها بأي شيء آخر. لكنّ هذه الدول سارعت إلى البحث عن موطئ قدم في الأوضاع الجديدة، ولا تزال تعمل، وسوف تواصل عملها، على توجيه التغييرات بصورة تضمن مصالحها.

ونظراً للحضور الإسلامي الكثيف في التحركات الأخيرة، واحتمال حصول الاتجاهات الإسلامية على فوز كبير في أية انتخابات نزيهة في أي بلد من البلدان العربية، فإنّ القوى العلمانية -بتسميتها المتنوعة- تخشى أن تفقد مكتسباتها التي حققتها، منذ الاستقلال، وبجماية كاملة من النظم السياسية المهيمنة في الداخل، ودعم منظور أو مستور من القوى الخارجية، على حساب التوجهات الإسلامية التي كانت فرص الحركة أمامها مغلقة أو محدودة. ولذلك فإنّ تلك القوى العلمانية تستغل ظروف الحرية النسبية الحالية في التحذير من وصول الإسلاميين إلى الحكم، ومن ثمّ التخويف من فقدان أي مكتسبات سابقة في مسائل حقوق الإنسان وقضايا المرأة، وفصل الدين عن التشريعات والقوانين المدنية، وغير ذلك، وفي السياق نفسه تأتي عمليات مماثلة من التخويف والتحذير تمارسها القوى السياسية الأجنبية.

وقد نشطت دوائر البحث والدراسات في العالم الغربي، في الإرجاف، وإثارة الرعب من احتمال وصول الإسلاميين إلى الحكم، ومن ثمّ ضرورة عدم السماح بإقامة

أية تنظيمات سياسية على أساس الدين، والدعوة إلى الإصلاح الديني على النمط الذي تم في المجتمعات الغربية. كما نشطت هذه الدوائر الغربية في عقد المؤتمرات والدورات التدريبية للنشطاء السياسيين والإعلاميين للترويج للحياة المدنية المستقلة عن التوجهات الدينية.

ما سبق بيانه يؤكد حاجة القائمين على جهود الإصلاح الإسلامي إلى الوعي على طبيعة الأحداث، والارتفاع بالنشاطات المطلوبة إلى مستوى التحدي؛ القائم والمنظور. وربما تكون صور التحدي القائمة والمنظورة غير مسبوقة في حجمها وتنوعها. ولعلّ من المؤكد أنّ بعض الفئات التي كانت مستفيدة من الواقع السائد في العقود الماضية، وأصبحت مصالحها مهددة في ظل ارتفاع أصوات المطالبة بالإصلاح ومحاربة الفساد، سوف تستبق الأحداث وتملأ الساحة بالمواد الفكرية والإعلامية التي تلوّن صورة المستقبل بطريقة ربّما توصل التغييرات القائمة في بلادنا إلى أسوأ مما كانت عليه.

وبدلاً من أن يكون ذلك سبباً في الإحباط واليأس من إمكانية وصول الأحداث والتغييرات الجارية إلى النتائج الإيجابية المرجوة، فإنّ الإسراع في حشد الجهود اللازمة للإسهام في إصلاح حقيقي وترشيد اتجاهات التغيير أمرٌ لا بدّ منه.

ولا شكّ في أنّ الحركات والتنظيمات المهتمة بالإصلاح السياسي والاجتماعي تقوم بأدوار ملموسة في إعادة تنظيم جهودها للاستجابة للظروف السريعة التغيّر، لكنّ الذي يخشى منه أن تنصرف معظم الجهود للجوانب الشكلية في التغيير الاجتماعي السطحي، المتمثلة في قوانين الأحزاب والانتخابات والحريات العامة، التي يمكن لبعض الفئات الطفيلية أن توظّفها لمصالحها بصورة أكثر كفاءة من توظيف دعاة الإصلاح لها، من أجل تحقيق الارتفاع بحياة الناس إلى آفاق من الحرية والعدل، وتحصين المجتمعات ضد صور الفساد والاستبداد.

ومن هنا فإنّ بعض الجوانب المهمة من الإصلاح ربّما لا تنال الاهتمام الكافي في التحركات الحالية، ومنها الإصلاح الفكري والتربوي، الذي تشتد الحاجة إليه، في كل بلد من بلداننا، وعلى مستوى الأمة العربية والإسلامية. ويتطلب ذلك جهوداً كبيرة في حشد دعاة الإصلاح الفكري والتربوي لرسم "خريطة طريق" لهذا الإصلاح، وتكوين

رأي عام في مؤسسات التربية والتعليم والثقافة والإعلام حول أولوية هذا الإصلاح ومتطلباته. ومن ثم تشتد الحاجة إلى تنظيم المؤتمرات والندوات، التي يشارك فيها التربويون والمثقفون والإعلاميون؛ لبلورة نظام تربوي عام يسهم في إعداد الأجيال الجديدة من: الآباء والأمهات والمربين والمعلمين ومديري المدارس والمشرفين التربويين.

وربما يكون من المناسب التحذير من أن القوى المعادية لتوجهات الإصلاح الحقيقي، من داخل مجتمعاتنا ومن خارجها، سوف تجتهد في تحقيق مآربها في بلادنا عن طريق استغلال ظروف الانشغال بالقضايا السياسية والاقتصادية، لتقفز إلى ميادين الفكر والتربية، وتمارس صوراً من التغيير العميق والبعيد المدى، الذي يعيد صياغة عقول الأجيال القادمة، والتطوع لتقديم الخبرات والكفاءات والتدريب والتمويل اللازم لإجراء تغييرات جذرية في مناهج التعليم وبرامجه في هذا الوقت بالذات.

إنَّ مركزية الإصلاح الفكري والتربوي مبنية على مجموعة من المبادئ الاستراتيجية المستقرة في جهود الإصلاح والتغيير، وفعالية آلياته. وهي مبادئ ربما تجد قبولاً عند الغالبية العظمى من المعنيين بالإصلاح، ومن هذه المبادئ:

١. إنَّ الإصلاح الفكري والتربوي يستهدف الأجيال القادمة، ومن ثم فإنَّ آثاره تحتاج إلى وقت، فلا بدَّ من البدء مبكراً.
٢. إنَّ الإصلاح الفكري والتربوي أكثر استقراراً، وأوسع مجالاً، وأعمق أثراً، فهو الأحقُّ ببذل الجهد وتوظيف الإمكانيات.
٣. إنَّ الوصول إلى إجماع حوله ربما يكون أيسر من الوصول إلى إجماع حول قضايا أخرى ترتبط بالمصالح الآنية للفئات السياسية والجهوية.
٤. إنَّ الدعوة إلى هذه الأولوية في الإصلاح، تتميز برؤية شمولية قادرة على تجاوز تجارب الفشل في برامج الإصلاح والتنمية على النمط الغربي، الذي ساد بلادنا طيلة القرن الماضي، وأوصلتنا إلى حالة التخلف والضعف القائمة.
٥. إنَّ هذه الدعوة إلى الإصلاح الفكري والتربوي تتكامل وتتوازى مع جهود الإصلاح في المجالات الأخرى في الجوانب السياسية والاجتماعية، وليست بديلاً عنها.

إنَّ الربط بين الإصلاح الفكري والتربوي يقوم على أنَّ محتوى المناهج الدراسية التي تقدم للناشئة في المؤسسات التربوية والتعليمية، من أجل بناء الشخصية الإنسانية لأبناء الأمة وشبابها، بناءً سليماً متوازناً في جوانبها العقلية والنفسية، هو في الأساس مضمون فكري، وأنَّ إصلاح الفكر أساس في تركية السلوك، وأنَّ الإصلاح الفكري والتربوي أساس للإصلاح في الجوانب الأخرى من الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

فما المكونات الأساسية للإصلاح الفكري والتربوي؟

وما موقع المناهج المدرسية والجامعية في جهود الإصلاح التربوي والتعليمي؟

وأي التخصصات والمواد الدراسية التي تستحق اهتماماً أكثر من غيرها؟

وما موقع إعداد الأطر والكوادر التعليمية من مديرين ومشرفين ومعلمين في

جهود الإصلاح التعليمي؟

وما المهام الأساسية التي يستطيع الأستاذ الجامعي أن يسهم من خلالها في هذه

الجهود؟

وما البرامج التي يمكن تطويرها لإعداد هذه الأطر؟

نأمل أن تأخذ هذه الأسئلة وأمثالها القدر الذي تستحقه من اهتمام العلماء

والمفكرين.

والموضوعات الرئيسية الأربعة في هذا العدد من المجلة ليست بعيدة عن هذا الخط

من التفكير، فقد جاء الموضوع الأول بعنوان: "نشأة العلوم الإسلامية وتطورها". وفيه

ناقش الدكتور الحسان شهيد الأسس التاريخية، والجذور المعرفية لنشأة العلوم

الإسلامية، القيم المقصدية من تأسيس تلك العلوم، واتخذ الباحث من مسألة علم

المقاصد نموذجاً على الإشكالات التي ارتبطت بنشأة هذه العلوم.

أما الموضوع الثاني، فقد كشف فيه الدكتور علي عجين عن "ملامح الفكر

التربوي عند الإمام البخاري"، وذلك من خلال قراءة تحليلية لكتاب العلم من الجامع

الصحيح؛ فأوضح الباحث مفهوم الفكر التربوي عند الإمام البخاري، ومصادر هذا

الفكر، وميزاته. وبحث في أصناف المتعلمين ومواصفاتهم، وطرق التعليم وأدواته

وأساليبه. وكشف عن أهمية البعدين: الزماني والمكاني في العملية التعليمية.

وأبرز الدكتور عبد الله الصبيح في بحثه المعنون بـ: "توظيف التأصيل الإسلامي لعلم النفس في تدريس مقررات علم النفس"، أهمية الوعي بالأدوات والكيفيات المناسبة لتدريس علم النفس، وفي توظيف التأصيل الإسلامي لعلم النفس في تدريس مقررات هذا العلم، منوهاً بتراث علمائنا في هذا المجال، وبضرورة الربط بين المفاهيم الإسلامية وعلم النفس المعاصر، من خلال العناية بشخصية المدرس، ومصادر المعرفة، وتوظيف القرآن والسنة في علم النفس، وصياغة قواعد عامة لأسلمة علم النفس. ولم يهمل البحث الحديث عن التحديات التي تواجه التوظيف الأمثل للتأصيل الإسلامي في علم النفس.

وجاء الموضوع الرابع للدكتور حليمة عمايرة، كاشفاً عن "الخطاب الديني في كتب تعليم اللغة العربية للمرحلة الثانوية"، وهو دراسة تحليلية مقارنة للكتب المقررة في الأردن والمغرب ولبنان؛ للكشف على أهم القيم الدينية التي تضمنتها، وإلى حد تقدم هذه القيم في نمط وظيفي، وفي صورة مفاهيم مترابطة، لها انعكاسات في ذات المتعلم، تكسبه القدرة على المحاوراة الحضارية. وقدم البحث مقترحات تساعد المتعلم على تلمس الرؤية النقدية، التي تسهم في تفعيل القيم الدينية في مناهج التعليم.

وقد تضمن هذا العدد من مجلة إسلامية المعرفة، إضافة إلى ما سبق، قراءة لكتاب: "الغيب والعقل: دراسة في حدود المعرفة البشرية" لمؤلفه الدكتور إلياس بلكا، وقدمها الدكتور محمد علي الجندي، ومراجعتين أولاهما: لكتاب: "القرآن والنص: دراسة في المنهج الأصولي في فقه النص" لمؤلفه الدكتور أيمن علي صالح، وقدمها الدكتور ماهر حسين حصوة. والثانية لكتاب: "دعوى النسخ في القرآن الكريم في ضوء واقعية القرآن" لمؤلفه الدكتور زياد خليل الدغامين، وقدمها الدكتور أحمد سليمان الرقب.

وتم استعراض ثلاثة من تقارير الندوات والدورات والمؤتمرات؛ أولاهما: اليوم العلمي حول "مدارس ومعاهد العلماء المسلمين الجزائريين" الذي عقد في الجزائر؛ وثانيها: مؤتمر بعنوان: "جهود الأمة في خدمة القرآن الكريم وعلومه" وقد نظم في المغرب؛ وثالثها: ندوة علمية بعنوان: "الاستشراف والتخطيط المستقبلي في السنة النبوية"، في دبي.

وفي العدد حلقة جديدة من عروض مختصرة لعدد من الكتب التي صدرت حديثاً.

والله من وراء القصد.